مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

# التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل

حيدر طالب موسى*
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

**معلومات المقالة**

**تاريخ البحث**
الاستلام :2019/10/6
تاريخ التعديل :2020/12/30
قبول النشر :2019/12/31
متوفر على الأنترنيت:2020/4/11

**الكلمات المفتاحية :**
التنويع الاقتصادي
الاقتصاد الريعي
الموارد البشرية
الفخ الريعي
الفوائض النفطية

**الملخص**

أن المتتبع لمسيرة الاقتصاد العراقي يرى بأن مراحله الاقتصادية وحتى السياسية والتي نشير لها هنا كونها لعبت الدور الابرز في رسم السياسات الاقتصادية قد جعلته أقتصاداً ريعياً بامتياز على الرغم من وفرة الموارد البشرية والمادية ، ،وعلى الرغم من هذه الوفرة الأ انه لم تبذل جهود جدية مبنية على أسس علمية للهروب من الفخ الريعي بل كانت الجهود تمثل في جوهرها منهجاً سياسياً ذو صبغة أقتصادية ، بحيث لم يتبنى القائمين على السياسة الاقتصادية منهجاً صحيحاً يقوم على استثمار الفوائض النفطية العالية ، بل بالعكس من ذلك أصبحت تبنى الموازنات العامة للدولة العراقية على أساس سعر النفط العالمي مما أنعكس على معدلات النمو الاقتصادي والتي على الرغم من كونها حققت أرقاماً أيجابية عالية في بعض السنوات( خصوصاً بعد2003 ) ألا أننا يمكن أن نعده نمواً رقمياً لا يعكس حالة تنوع مصادر الدخل القومي أو بصورة أدق نمواً حقيقياً في أنتاجية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وجاءت هذه الدراسة لتوضح أستمرارية التشوهات والاختلالات المزمنة في بنية الاقتصاد العراقي والعجز عن دعم عمليتي النمو والتنمية وتحقيق الاستدامة فيهما.

## Economic diversification in Iraq (Between the challenges of the present and the potential of the future

Haider Talib Musa

College of Administration and Economics/ Al-Muthanna University

**Abstract**

The follower for marching of the Iraqi economy believes that its economic and even political stages, which we refer to here, as they played the most prominent role in the formulation of economic policies, have made it as a rentier economy with excellence in spite of the abundance of human and material resources. Despite this abundance, no serious efforts based on scientific basis's to escape the rentier trap, but in fact the efforts were in essence represent a political approach with an economic nature. The economic policy makers did not adopt a correct approach based on investing high oil surpluses, but on the contrary the public budgets of the Iraqi state is built based on the international oil price. This has reflected the economic growth rates, which despite that have achieved high positive numbers in some years (especially after 2003), but we can consider it as a digital growth that does not reflect the diversity of national income sources or more precisely the real growth in the productivity of different sectors of the national economy . This study shows the continuity of the distortions and chronic imbalances in the structure of the Iraqi economy and the inability to support the growth and development and achieve sustainability.

**Keywords**: economic diversification, rentier economy, human resources, rentier trap, oil surpluses.

**المقدمة**

أن خلق حالة من التنويع في مصادر الدخل لأي بلد في العالم لابد وان يصطدم بهيمنة المصادر الطبيعية على هيكل الإيرادات العامة فيه بحيث تأخذ هذه الحالة صفة الاستمرارية ، لذلك فالتنويع يقوم بالدرجة الاساس على تغيير طبيعة الادارة القائمة على توظيف الموارد بصورة تؤدي الى خلق قاعدة اقتصادية

* Corresponding author : G-mail addresses : hayder198541@gmail.com.
2020 AL – Muthanna University. DOI:10.52113/6/2020-10-1/100-117

واسعة يستطيع الاقتصاد من خلالها رفع نسب مساهمة قطاعاته ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي وحتى أن لم تمتع هذه القطاعات بالميزة النسبية في أنتاج مختلف السلع ، بل يمكن اعتبارها أنطلاقة لبداية النمو الاقتصادي الحقيقي وليس الرقمي فهذه الظروف و المميزات هي ما تميز به الاقتصاد العراقي بصورة دقيقة أدت الى تعميق حجم الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية وتشوه معظم السياسات والقرارات المتخذة وقصورها عن تحقيق الاهداف التنموية الفعلية لنهضة الاقتصاد على الرغم من وفرة موارده الطبيعة والبشرية ، فالاعتماد التزايد على السلعة النفطية ادى الى رفع نسبة مساهمة القطاع النفطي ضمن هيكل GDP مقارنة ببقية القطاعات(كما سنلاحظ لاحقاً) على الرغم من الخطط والسياسات التي تم أقرارها بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام 2003 ، ألا أن غياب الجدية في التطبيق وحالات الهدر المالي وشيوع النزعة الاعتمادية المتوارثة من الانظمة الاقتصادية السابقة ادى ذلك الى ارتفاع حجم النفقات التشغيلية مقارنة بالاستثمارية وانعكاسها سلباً على ارض الواقع مما خلق قيوداً دفعت بالاقتصاد بأتجاه عكسي مخالف لهدف التنويع ومبرراته ، وهو ما سنشير اليه من خلال فقرات البحث بتناولنا لمفهوم التنويع ومبررات تطبيقه ومن ثم القاء نظرة على واقع الاقتصاد العراقي وتحديد طبيعة المشاكل او الاختلالات التي يعاني منها بغرض الوصول الى سياسة أقتصادية ورؤية مستقبلية تتلائم والواقع الاقتصادي والاجتماعي وفي نفس الوقت تعطي أملاً في بناء مستقبل يخرج بالاقتصاد من صفة الاحادية او الريعية التي لازمته لعقود طويلة .

**اهمية البحث**

تتمثل أهمية البحث في ان جوهر عملية التنويع هو الاساس لرفع معدلات النمو الاقتصادي و جعلها معدلات حقيقية تعكس مرونة الجهاز الانتاجي في استجابته لمعدلات الطلب المحلي من اجل تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات الى جانب أن زيادة الانفاق الاستثماري يخلق فرص عمل متزايدة مما يساهم في معالجة مشكلة البطالة .

**مشكلة البحث**

أن أعتماد العراق الاساسي على مورد النفط خلق حالة من السكون في مفاصل الاقتصاد الوطني بحيث أصبحت مختلف القطاعات تعاني من الإهمال بشكل كبير جداً مما أدى الى جعل مجمل الاستيرادات السلعية للعراق هي سلعاً أستهلاكية في ظل أنخفاض الانتاج الوطني كنتيجة مباشرة لأحادية الاقتصاد فأصبح العراق أشبه بالسوق التي تعرض فيها مختلف السلع ومن مناشئ مختلفة .

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنه على الرغم من الاعتماد الاساس على العوائد النفطية فأنه بالامكان أستغلال هذه العوائد لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي(تقليل الاعتماد على النفط مقابل رفع نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في هكيل الـ GDP) أذا ما تم أدارتها بشكل جيد وتوظيفها بشكلها الصحيح تبعاً لمدى الحاح واهمية الحاجات المتزايدة للأقتصاد وبالاخص تنمية القطاعات الداعمة لعمليتي النمو والتنمية مثل (الزراعة والصناعة) وبما يعطي أملاً للنمو على الاجل الطويل .

**هدف البحث**

يهدف البحث الى توضيح مفهوم التنويع وضرورته للأقتصاد الوطني من خلال بيان الايجابيات المتحققة أذا ما تم تطبيق السياسات الموضوعة بشكلها العلمي الصحيح وبالاخص التقلبات في أسعار النفط العالمية وتأثيرها على حجم الايرادات العامة .

## الاطار النظري

**التنويع الاقتصادي(المفهوم ، المبررات ، المؤشرات)**

**أولا : مفهوم التنويع الاقتصادي**

تختلف تعاريف التنويع الأقتصادي بأختلاف الزوايا التي ينظر منها لهذا التنويع والمبنية بالدرجة الاساس على مدى التقدم الذي يحققه الاقتصاد ودرجة أسهام كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي ففي المجتمعات النفطية المعتمدة بنسبة أكثر من 90 % من أيراداتها على العوائد النفطية ،اما المجتمعات المتقدمة اقتصادياً نجد أن التنويع يأخذ مفهوماً شمولياً لا يرتكز على تنمية قطاع دون أخرى ولكن في نفس الوقت فأنه يضع سلم من الاولويات يقوم على دراسة الممكنات الاقتصادية المتوافرة في القطاعات التي تعد الاساس للقاعدة الانتاجية في البلد أي أنه يبدأ بتنمية القطاعات الأكثر أهمية أي الاكثر تأثيراً في النمو مثل القطاع الزراعي أو الصناعي أو الاثنين معاً بأعتبارهما المزود الاساسي للسلع والخدمات على المستوى القومي ، في حين نجد هنالك مفهوماً جزئياً للتنويع على مستوى الوحدة الاقتصادية او المشروع يرتكز على عدم أنتاج سلعة واحدة بل أكثر من ذلك ، أي التنويع هنا يكون على مستويين الكلي والجزئي وبالصورة الاتية(European Regional Development Fund ,2012:7 ) :

- على مستوى التحليل الجزئي فالتنوع يقصد انتاج منتجات جديدة يفضي بالوصول الى اسواق جديدة ومن ثم زيادة وتيرة العملية الانتاجية .

- على مستوى التحليل الكلي فيشير مفهوم التنوع الى التوجه نحو النمو القطاعي لمختلف المجالات او القطاعات الاقتصادية .

ومن المفاهيم اعلاه نلاحظ أن هنالك تشابهاً بين نظرية المحفظة المالية المرتكزة على أساس أعتماد أكثر من اصل مالي في المحفظة لتجنب الخسائر او تقليلها الى ادنى حد ممكن ، وبين مفهوم التنويع ، الأ أن التنويع اكثر توسعاً من حيث ضرورة تكامله على جميع المستويات. بعبارة أخرى حتى تخرج البلدان ومنها العراق من الفخ الريعي للموارد الطبيعية يجب أن يوفر التنويع للاقتصاد اسباب بقائه على المدى الطويل ، وتبعاً لذلك فقد عرف التنويع أيضاً بأنه عملية اقتصادية تقوم على تنويع مصادر النمو والدخل الاقتصادي لبلد ما بحيث يصبح البلد معتمداً بشكل أو بآخر على جميع قطاعات الاقتصاد ( Ministry of Trade and Industry in Botswana ,2011:11) ، بحيث لا يكون الاعتماد مقتصراً على قطاع دون اخر حتى لا يؤدي ذلك الى الاستنزاف المتكرر للموارد الطبيعية ومن ثم الدخول في أزمات حادة من نقص الموارد والتمويل .

**ثانياً : مبررات أو دوافع التنويع الاقتصادي**

تكمن المبررات والدوافع الاساسية في التوجه نحو التنويع فيما يمكن أن يحققه من إيجابيات متعددة على مختلف الاصعدة وبالأخص ما يتحقق منها مستقبلاً من حيث كونه الداعم الاساس لعملية التنمية الشاملة ، لأنه يؤدي الى زيادة النفقات الاستثمارية وزيادة التراكم الرأسمالي Capital accumulation وبالتالي يعمل على وقاية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب الاسعار العالمية فيما لو أعتمد البلد على مصدر واحد في تجارته الخارجية أو كمصدر اساس للموارد المالية ، لذلك فان تحقيق التنويع الاقتصادي يعد حاجة ملحة وذلك للأسباب أو المبررات أدناه:-

1. أن الموارد الطبيعية (كالنفط مثلا) تتسم بالتقلب الشديد في اسعارها مما يحتم على واضعي السياسة الاقتصادية ضرورة البحث عن بدائل فاعلة ذات تأثير مستدام .
2. أن الدافع الاساسي للتنويع هو قابلية الثروات الطبيعية للنضوب مما ينعكس على تقلب الايرادات العامة بين فترة واخرى وبالتالي ضرورة البحث عن مصادر بديلة(مصادر متجددة) ينعكس أثرها أيجاباً على المستوى الخارجي أي على حجم التجارة الخارجية وتنوع هيكل الصادرات والانتقال به من سلعة واحدة الى سلع متنوعة ترسم صورة أيجابية عن الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في دعم القدرة التنافسية للأقتصاد الوطني على المستوى العالمي من جهة ورفع قيمة العملة المحلية من جهة أخرى .
3. أن زيادة درجة التنوع يؤدي الى خلق العديد من الفرص الاستثمارية مما يؤدي الى جعل الاقتصاد الوطني مستقراً ذو بيئة خصبة جاذبة لمختلف الاستثمارات المحلية منها والاجنبية الى جانب مساهمته في خلق المزيد من فرص العمل اذا ما دعم ذلك بالبيئة التشريعية (الخفاجي،2018: 36).
4. أن التنويع الاقتصادي يؤدي الى تقليل الاستيرادات الاستهلاكية من الخارج وزيادة الاعتماد على المنتج الوطني في تلبية الحاجات المتزايدة محلياً .
5. الرفع من معدل نمو الـ GDP وجعله حقيقاً وانعكاس ذلك على متوسط نصيب الفرد.

يتضح مما سبق من خلال عرضنا لمبررات التنويع أن الهدف الاساسي للتنويع هو الحد من المخاطر العديدة التي يتعرض لها الاقتصاد جراء خضوعه لهيمنة الموارد الطبيعية على جميع الانشطة الاقتصادية و زيادة درجة الحساسية الاقتصادية لأي تقلبات او صدمات داخلية او خارجية وبالتالي صعوبة السيطرة عليها ، فالتنويع يوفر حزمة من الخيارات الاقتصادية تخلق مصادر متعددة للتمويل مع أمكانية الاستفادة مستقبلاً من وفورات الحجم الاقتصادية الناتجة عن ذلك ، الى جانب زيادة درجة الارتباط والتكامل بين مختلف القطاعات وارتفاع حجم الانفاق على رأس المال البشري باعتباره الوجه الاخر للعملية التنموية من أجل تنمية المهارات والقدرات لإدارة العملية الانتاجية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف و تقليل الاعتماد على العمالة الاجنبية .

**ثالثاً : مؤشرات التنويع الاقتصادي**

**1. هيكلية الناتج المحلي الاجمالي GDP**

يعد هذا المؤشر معبراً ذو دلالة واضحة عن التكوين السلعي والخدمي للناتج المحلي للبلد ويتم الاعتماد في هذا المؤشر على المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية ومقارنتها مع القطاعات المهيمنة أي القطاعات الريعية (كالنفط والغاز وغيرها من المصادر الطبيعية) ضمن هيكل الـ GDP وبالأخص القطاعات الانتاجية السلعية أو ما تسمى بالقطاعات القائدة كقطاع الصناعة التحويلية على سبيل المثال ، أذ تشير ارتفاع مساهمتها النسبية ضمن هيكل الـGDP الى الديناميكية والكفاءة وانعكاس ذلك على زيادة الانتاج وارتفاع درجة التنويع الاقتصادي في ذلك القطاع، والى جانب تنوع الناتج المحلي للبلد ومكوناته فالتنويع الاقتصادي في اي بلد من بلدان العالم يستدل عليه ايضاً من خلال واقع تجارته الخارجية ومساهمة المصدر الطبيعي في هيكل إيراداته الى جانب توزع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد الوطني ومساهمة القطاعين الخاص والعام في اكون رأس المال

الثابت (الاسكوا ،2001 :12) ،وكما سنوضح بالتفصيل فيما يلي من المؤشرات .

**2. الهيكل السلعي للصادرات**

أن الهيكل السلعي للصادرات يعد الاساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية للبلد بالأخص اذا اتصف بالتنوع في مفرداته وذلك لكونه مورداً مهماً للنقد الاجنبي و احد المصادر الرئيسة لتمويل التنمية ، اما اذا ارتكزت صادرات البلد على سلعة واحدة فهذا يدل على ريعية الاقتصاد وغياب التنويع وشيوع مفهوم (التركز السلعي Commodity concentration) وغياب التنويع ، وبالتالي يكون الميزان التجاري للبلد في غير صالحه ، فتتنوع الصادرات يعكس تحسناً انتاجياً على المستوى المحلي وبالتالي يصدر البلد ما يفيض عن حاجته على عكس البلدان النفطية التي تعتمد تجارتها الخارجية على انتاج وتصدير النفط ويمكن الاستدلال على درجة تنوع الصادرات من خلال بيان الاهمية النسبية لقطاع الموارد الطبيعية في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية .

**3. أهمية الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي**

ونعتمد على هذا المؤشر لغرض الدلالة على اهمية قيمة الواردات منGDP والتي كلما تزايدت كلما عكس ذلك اعتماداً كبيراً على الخارج في تلبية الطلب المحلي ويتم قياس هذه الاهمية من خلال أيجاد نسبة قيمة الواردات بالنسبة لحجم GDP.

**4. أهمية العوائد النفطية بالنسبة لهيكل الايرادات العامة**

يمكن ان نعد هذا المؤشر نتيجة حتمية لما سبقه من مؤشرات ، فتزايد نسبة الإيرادات النفطية هي انعكاس لزيادة الاعتماد على انتاج النفط محلياً وخارجياً فأرتفاع هذه النسبة دلالة على انخفاض حجم التنويع وهيمنة مصدر واحد على هيكل الايرادات العامة ، وهو ما نراه في دول العالم النامي المنتجة للنفط ومنها العراق .

**5. تراكم رأس المال الثابت**

يعكس هذا المؤشر مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت باعتباره دليلا واضحاً على حجم رؤوس الاموال الثابتة و قيمها المستثمرة في المعدات والابنية ووسائل الانتاج ومصادر الطاقة والمواد الاولية ، فأذا أستحوذ القطاع العام على اغلبية التكوين الرأسمالي فهذا يوضح بصورة لا تقبل الشك طبيعة النشاط الاقتصادي وسيطرة الدولة عليه ونجد هذا الاتجاه في الدول التي تعتمد في أنشطتها على مصدر انتاجي واحد بحيث يكون التخطيط المركزي هو السمة البارزة للسياسات المنفذة ، فالتنوع لا تستكمل أبعاده و لا يتم الحصول على أفضل نتائجه الا بمشاركة جميع الاطراف المؤثرة ومنها القطاع الخاص كونه قطاع حيوي يستقدم تكنولوجيا متطورة انطلاقاً من مبدأ تحقيق الارباح بالدرجة الاولى وهو ما يسهم أيجاباً في دعم التنمية وبناء القاعدة الاقتصادية وخفض نسب البطالة .

**6. العمالة في الاقتصاد**

أن توزع العمالة وبنسب متقاربة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني يعكس وبقوة مستوى معين من التنويع كون الايدي العاملة تنتقل بين مختلف القطاعات نظراً لاستمرارية الانتاج فيها، وأن ارتفاع مستوى الانتاج في اي قطاع يشكل عامل جذب للأيدي العاملة في ظل الحوافز المقدمة او ارتفاع الاجور ، وهو ما ركز عليه(Arthur Lewis) عندما قدم عام 1954 نموذجه للنمو الاقتصادي المرتكز على انتقال العمالة من القطاع التقليدي غير المنتج (الزراعي) الى القطاع الحديث المنتج(الصناعي) وان هذا الانتقال لا يؤثر على انتاجية القطاع التقليدي وذلك نظراً لوفرة الايدي العاملة والتي جعلت الناتج الحدي لكثير من العاملين يصل للصفر(Nafzige,2006 :163) ، فهذا الانتقال لاحد اهم عناصر الانتاج يعكس التنوع في الانشطة الانتاجية لمختلف القطاعات على العكس من تركز العمل في قطاع واحد او عدد محدود فهذا الوضع يرسم للاقتصاد طبيعة متخلفة وهياكل هشة لا ينتج عنها أي عوامل دافعة للعملية التنموية .

**رابعا : التنويع الاقتصادي في العراق**

أن الباحث في شأن الاقتصاد العراقي يجد أن صفة الاستقرارية قد غابت عنه بحيث أصبحت التقلبات والصدمات صفة ملازمة له ، مما رسم أقتصاد يتسم بالاختلالات الهيكلية العميقة التأثير، فمنذ ثمانينات القرن الماضي (حرب الخليج الاولى1980) مروراً بحرب الخليج الثانية 1991 دخل العراق في دوامة مستمرة من الحروب امتدت الى يومنا هذا ، بحيث أتسمت المؤشرات الاقتصادية بالاتجاه سلباً مما أسهم في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز المستمر للموازنة العامة في ظل قلة الايرادات العامة الناتجة عن توقف الصادرات النفطية وتأثيره على هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري للبلد ناهيك عن حجم المديونية الكبيرة للدول المتقدمة المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مما أثر على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني ونسب مساهمتها ضمن الهيكل العام للناتج المحلي الاجمالي الذي أرتبطت معدلات نموه أرتباطاً مباشراً اتصف بالتبعية للإيرادات النفطية والتي سنوضحها لاحقاً ضمن فقرات البحث والتي رسمت الخطوط العامة للواقع الاقتصادي حتى بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام 2003 فهذه السمات تمثل في نفس الوقت واقع التنويع بأعتبارهما(أي الواقع والتنويع) وجهان لعملة واحدة ، فواقع التنويع وما يعترضه من تحديات في الاقتصاد

العراقي سنعرضه بشكل مفصل من خلال المؤشرات أدناه خلال المدة(2003-2016)التي شكلت مدة البحث.

- **مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي**

ويتم بيان حجم الاختلالات الهيكلية التي في واقع الامر تعكس وجود التنويع الاقتصادي من عدمه من خلال المساهمة النسبية للقطاعات ضمن الناتج المحلي الاجمالي وكما هو موضح في أدناه :

أ. القطاع الزراعي : نجد ان مساهمة الزراعة لا تتناسب والاهمية الكبيرة لهذا القطاع الحيوي على الرغم من دوره في دعم التنمية و توفير الامن الغذائي فنجد أن نسبة مساهمته ضمن GDP بلغت 8.32% عام 2003 وكما هو موضح في جدول(1) .

جدول(1) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2003-2016)

| السنة | الزراعة والغابات والصيد | التعدين والمقالع | الصناعة التحويلية | الكهرباء والماء | البناء والتشييد | النقل والمواصلات | تجارة الجملة والمفرد والفنادق | المال والتأمين وخدمات العقارات | التنمية الاجتماعية والشخصية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 8.32 | 68.15 | 1.02 | 0.22 | 0.73 | 7.64 | 6.41 | 1.31 | 6.22 |
| 2004 | 6.90 | 57.68 | 1.75 | 0.83 | 1.28 | 8.28 | 6.07 | 6.90 | 10.32 |
| 2005 | 6.85 | 57.54 | 1.31 | 0.80 | 3.63 | 3.63 | 5.68 | 7.41 | 8.81 |
| 2006 | 5.80 | 55.20 | 1.53 | 0.81 | 3.59 | 3.59 | 6.61 | 8.27 | 11.17 |
| 2007 | 4.91 | 52.94 | 1.62 | 0.87 | 4.40 | 4.40 | 6.23 | 9.70 | 12.77 |
| 2008 | 3.81 | 55.24 | 1.67 | 1.16 | 4.16 | 4.16 | 5.30 | 8.48 | 14.78 |
| 2009 | 5.19 | 42.97 | 2.59 | 1.76 | 4.28 | 4.28 | 7.83 | 10.79 | 18.11 |
| 2010 | 5.13 | 45.11 | 2.26 | 1.78 | 6.29 | 6.29 | 7.64 | 9.42 | 16.58 |
| 2011 | 4.54 | 53.06 | 2.81 | 1.57 | 4.74 | 4.65 | 6.46 | 8.21 | 13.96 |
| 2012 | 4.10 | 49.75 | 2.71 | 1.74 | 6.03 | 5.65 | 7.68 | 7.69 | 14.66 |
| 2013 | 4.75 | 46.02 | 2.29 | 1.78 | 7.35 | 6.58 | 7.47 | 7.74 | 16.01 |
| 2014 | 4.91 | 43.93 | 1.87 | 2.19 | 7.14 | 7.28 | 7.83 | 7.71 | 17.14 |
| 2015 | 4.14 | 29.86 | 1.80 | 2.91 | 8.75 | 10.03 | 10.01 | 10.42 | 22.32 |
| 2016 | 5.11 | 30.55 | 2.15 | 2.62 | 5.58 | 8.14 | 11.08 | 10.98 | 23.80 |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية .

وأستمرت النسب اعلاه بالتذبذب بين الانخفاض او الارتفاع الطفيف خلال مدة البحث حتى وصلت ادنى مستوى لها عام 2008 حيث بلغت 3.81% ارتفعت بشكل طفيف خلال الاعوام اللاحقة لتصل 4.14% و 5.11% عامي 201 و2016 على التوالي وذلك لعدة أسباب (الزبيدي ،2018: 192-193)

- منها ملوحة التربة وانخفاض كميات المياه نتيجة قيام بعض دول الجوار ببناء العديد من السدود والخزانات ، يضاف الى ذلك كله أنخفاض مساحات الاراضي المكافحة من الافات الزراعية ،والتلوث البيئي الذي تعرض له نهري دجلة والفرات .
- انتقال اعداد كبيرة من الايدي العاملة الى القطاعات الاخرى نتيجة انخفاض المردودات الزراعية .
- سوء التنظيم والادارة وعدم التخطيط السليم بالأخص في ظل عدم تنظيم الكميات المستوردة التي تدفقت بكميات كبيرة جداً .
- انخفاض انتاج محاصي الحبوب الرئيسية(الحنطة والشعير) بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على محافظتي نينوى وصلاح الدين التان تنتجان مايتجاوز30%من مجموع الانتاج بحيث لم يتم شمولها بتقارير الاحصاء الزراعي بسبب الوضع الامني(انتاج الحنطة لعام 2017 ، 2018: 5) .

ب. التعدين والمقالع : يتركز نشاط هذا القطاع في محورين هما ( النفط الخام و الانواع الاخرى من التعدين) وتعد الصناعة النفطية المهيمن الاساسي على نشاط هذا القطاع بنسبة تصل الى 99% واحيانا اكثر(الحسابات القومية لسنوات متفرقة) ، مما يجعلها المؤثر الاكبر على حجم النشاط ويشكل النفط العنصر الاكثر هيمنة على نسب المساهمة ضمن هيكل GDP التي وصلت الى 68.15 % عام 2003 والتي تعد أقل نسبة بسبب انخفاض الكميات المصدرة والتي بلغت انذاك(0.999)مليون برميل يومياً عند مقارنتها بعام 2002 التي بلغت (1.343) مليون برميل يومياً بنسب مساهمة بلغت 70.36%(المجموعة الاحصائية ،2017:739) وذلك بسبب نشوب الحرب ، فيما بلغت نسبة 57.68% عام 2004 و 52.94% و55.24% عامي 2007 و 2008 على التوالي وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط من 62.67 دولار/برميل عام 2007 الى 88.8 دولار للبرميل عام 2008(البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي 2007 -2008)، الا ان تقلبات الاسعار العالمية اثرت على هذه النسبة لتصل الى 45.11% عام 2010 ،اعقبها انخفاض شديد في اسعار النفط منتصف 2014 من 94.9 دولار/برميل الى 44.7 دولار عام 2015وذلك بسبب دخول تنظيم داعش الى العراق وتوالت الانخفاضات في اسعار النفط الخام حيث وصلت الى 36 دولار/برميل عام 2016 مما اثر على مساهمة هذا القطاع التي بلغت 30.5% لنفس العام (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي 2017: 3) . وانسحبت الاثار السلبية لهذا الانخفاض بشكل مباشر على حجم الايرادات مما فرض على الدولة تقشفاً مالياً في حجم النفقات العامة كون القطاع النفطي هو القطاع المهيمن على مقدرات البلد .

ج. الصناعة التحويلية : يعد القطاع الصناعي اللبنة الاساسية لتقدم مختلف الاقتصادات في العالم لدوره الحيوي في بناء القاعدة الاقتصادية في اي بلد من بلدان العلم بالاضافة لأمتصاصه فائض العمالة و تحويل المواد الاولية لسلع ذات جودة معينة ، ألا ان ما تعرض له القطاع الصناعي خلال المدة بعد 2003 هو نتاج للظروف التي مر بها سابقاً وبالأخص خلال عقدي الثمانينات والتسعينات لخصوصية هاتين المدتين وما شهدتهما من حروب مستمرة وتدمير لكثير من المنشأت الصناعية جراء القصف المتكرر ، ونرى هذه النتائج بوضوح من خلال جدول(1) حيث ان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية لا تتلائم والاهمية الكبرى لهذا القطاع الاستراتيجي حيث بلغت 1.02% عام 2003 أستمرت بالتذبذب حول قيم منخفضة لم تتجاوز في افضل احوالها نسبة 3% حيث بلغت 1.67 % عام 2008 ارتفعت بشكل طفيف الى 2.59%عام 2009 وتراوحت في الاعوام اللاحقة بين الارتفاع والانخفاض بنسب طفيفة جداً ووصلت عامي الى 1.80% عام2015 و2.15 % عام و2016 ، فعلى الرغم من تطبيق الدولة لخطط التنمية الوطنية الخمسية بدءً من عام 2003 وحتى بدء الخطة الوطنية للمدة 2018-2022 ألا أن التطبيق يختلف عن التنظير في نتائجه الملموسة ، ومن خلال دراستنا للواقع الصناعي يمكن وبأيجاز بيان اهم العقبات امام الصناعة العراقية خلال المدة بعد 2003 بالنقاط ادناه (خطة التنمية الوطنية 2018-2022 ،2018: 157-158).

- الاندثار الكبير في العديد من المنشأت و الخطوط الانتاجية وصعوبة تحديثها .
- التأثير الكبير للوضع الامني على الفرص الاستثمارية .
- الانفتاح التجاري الكبير وشدة منافسة السلع المستوردة للسلع المنتجة محلياُ في ظل ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية .
- الضعف الشديد في البنى التحتية لأغلبية الصناعات (الكهرباء، الماء ،الوقود) .

د. الكهرباء والماء : ويعد اقل قطاعات الاقتصاد الوطني مساهمة في هيكلGDP حيث بلغت نسبة مساهمته 0.22% عام 2003 ارتفعت بشكل طفيف الى 1.16 % عام 2008 و1.78% وجاء هذا الارتفاع نتيجة تشغيل بعض المحطات التي كانت متوقفة ابان فترة الحرب الى جانب زيادة الاستيراد من الخارج وارتفعت هذه النسب بشكل ضئيل لتصل الى 2.19% عام 2014 و 2.91% عام 2015 ألا انها انخفضت الى 2.6 % عام 2016 وتحقق ذلك لانخفاض الاستيراد بما نسبته (10.4%) مقارنة بعام 2015(البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ،2016: 25) ، الا أن هذا الوضع لا يلبي الطلب المحلي المتزايد ، وذلك لما تعرض له هذا القطاع من ظروف وعقبات تتشابه و ترتبط مع ما تعرضت له الصناعة التحويلية من تدمير للمنشأت والاعتماد الكبير على الاستيراد بحيث لجأ المواطن الى المولدات الاهلية لتوفير الكهرباء وحفر الابار في المناطق التي لا تتواجد فيها شبكات المياه الصالحة للشرب على الرغم من التخصيصات المتزايدة والمتكررة في الموازنة العامة الا انها لم تشهد اقامة محطات توليد على درجة عالية من الكفاءة.

ذ. البناء والتشييد : بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع 0.73%عام 2003 و كما هو موضح في جدول(1) وذلك بسبب الحرب ألا ان هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام 2003 نتيجة التوسع في اقامة المباني على المستويين العام والخاص واعادة الاعمار للمؤسسات المدمرة حيث ارتفعت نسب المساهمة من 3.59% عام 2006 الى4.40 % عام 2007 وذلك للتوسع في بناء الوحدات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وتعبيد الطرق وادخال القطاع الخاص

كمستثمر في هذا المجا(البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي 2007 :6) ، وانخفضت هذه النسبة بشكل طفيف عام 2008 لتصل الى 4.16% واستمرت هذ انسب بالارتفاع لنفس الاسباب المذكورة مسبقاً لتصل عام 2013 الى 7.35% انخفضت الى 7.14% بسبب الوضع الامني وانخفاض التمويل الحكومي الناتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية في ظل عدم اقرار الموازنة لهذا العام(البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي2014: 25) ، الا انها عادت للارتفاع لتصل الى 8.75% عام 2015 فهذه النسبة لا تعكس تحسناً او توسعاً كبير في حجم الاستثمارات بل يرجع ذلك الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بعام 2014، كما انخفضت مساهمة قطاع البناء والتشييد لتصل الى 5.58% عام 2016 وذلك نتيجة التوقف في العديد من المشاريع الحكومية وغياب الدور الفاعل للقطاع الخاص في الواقع الاقتصادي (البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي 2016: 20) في ظل انخفاض حجم GDP.

ر. النقل والمواصلات : على الرغم من الاهمية الكبرى لهذا القطاع الا ان نسبة مساهمته ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي شهدت تذبذباً واضحاً وكبير حيث بلغت 7.64% عام 2003 ارتفعت لتصل الى 8.28% عام 2004 الأ أنه وفي السنوات اللاحقة شهدت هذه النسب انحداراً كبير وتذبذباً في المستوى والاهمية لتصل الى 3.59% عام 2007 ارتفعت لتصل الى 6.29%عام 2010 بالتزامن مع ارتفاع حجم النمو الاقتصادي(نتيجة زيادة الانتاج النفطي) وارتفاع حجم القيمة المضافة لهذا القطاع مع أتساع الدور الحكومي وبلغت اعلى مساهمة لهذا القطاع عام 2015 حيث وصلت الى 10.03% انخفضت لتبلغ 8.14% عام 2016 ، يتبين لنا مما سبق انه بالرغم من الدور الحيوي لقطاع النقل والمواصلات بأعتباره اداة فاعلة في الكيان الاقتصادي والاجتماعي الا ان التذبذب الواضح اعلاه لا يعكس هذه الاهمية بل يعكس تبعيته الواضحة لحجم GDP في ظل ارتباط الاخير بأسعار النفط العالمية.

ز. تجارة الجملة والمفرد والفنادق : نتيجة تنشيط الحركة التجارية ودخول الكثير من الشركات وبالأخص في مجال التجارة السلعية ومن مختلف المناشئ فان ذلك ادى الى الزيادة التدريجية في مساهمة هذا القطاع (ماعدا المدة من 2003-2005التي شهدت تذبذباً طفيفاً) حيث بلغت مساهمته 6.41%عام 2004 انخفضت بشكل طفيف الى 5.68% عام 2005 ، وفي ظل زيادة حركة السياحة الدينية تم انشاء العديد من الفنادق لزيادة اعداد السائحين مما انعكس على زيادة نسب المساهمة ضمن هيكل GDP لتصل الى 7.83% عام 2009 بنسبة زيادة(2.53%) عن العام الذي سبقه وان كان هذا القطاع قد شهد تذبذباً طفيفاً اعتمد على شدة الحركة التجارية واعداد التجار والشركات التجارية المسجلة التي تختلف من عام الى اخر بالإضافة الى الاعتماد على الظروف المختلفة التي يشهدها البلد ، وبلغت مساهمة لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق خلال عام 2015 10.01% والذي شهد ارتفاعاً في اعداد التجار والشركات التجارية المسجلة من (19820)الف عام2014إلى (23259)الف عام 2015 (وان كان هذا العدد لا يعد عاملاً حاسماً بشكل نهائي اذا ما ارتفعت حركة الاستيرادات الخارجية) يضاف الى ارتفاع هذه النسب ما حققته الفنادق من إيرادات بلغت(417.2)مليار دينار عام 2015 نتيجة ارتفاع اعداد الفنادق والمجمعات السياحية بنسبة (2.3%) ( مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2011-2015 ،2017 : 14) ، و بلغت مساهمة هذا القطاع اعلى مستوى لها عام 2016 حيث بلغت 11.08%.

س. المال والتأمين وخدمات العقارات : اتسمت مساهمة هذا القطاع ضمن الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع التدريجي من عام الى اخر حيث بلغت مساهمته عام 2003 مانسبته1.31% ارتفعت لتصل الى 8.27% عام 2006 و9.70% عام 2007 انخفضت بشكل نسبي عام 2008 لتبلغ 8.48% ، وتعود اسباب هذه النسب الى التوسع الكبير في مشاريع البناء سواء في القطاع العام او الخاص على حد سواء بسبب الانفتاح الكبير على الخارج وتحسن الدخول لأفراد الشعب نتيجة زيادة مستوى الرواتب والاجور المدفوعة لهم الى جانب الزيادة الكبيرة في مستوى القروض التي وفرتها المصارف المتخصصة في البلد وبالأخص المصرف العقاري وذلك في محاولة من الدولة لمعالجة ازمة السكن ، مما انعكس على مستوى الفعاليات والنشاطات الانتاجية لهذا القطاع الهادفة ايضا الى تحسين مستوى الاداء للجهاز المصرفي ، لذك بلغت مساهمته ضمن هيكلGDP عام 2009 10.79%، وهنالك نقطة جديرة بالاهتمام وهي انه بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع من (17955240.4)مليون دينار عام 2011 الى (19674164.2) مليون دينار عام 2012 فأننا وعند مقارنتنا لنسب المساهمة فأننا نلحظ انخفاضاً عند المقارنة بين (عامي 20111و 2012) أن هذا الانخفاض هو انخفاض نسبي نتيجة ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تغير الوزن النسبي لهذا القطاع ، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مراجعتنا لتطور القيمة المضافة الكلية للقطاع والذي يتكون من جزئيين أساسيين هما (البنوك والتأمين ، ملكية دور السكن)(الحسابات القومية لسنوات متفرقة) . و شهد عام 2014 انخفاض في القيمة المضافة بنسبة (3.05- %) لتصل نسبة المساهمة للقطاع ضمن GDP الى 7.71% ارتفعت لتبلغ اعلى مستوى لها عامي 2015 و 2016 نتيجة ارتفاع

القيمة المضافة الكلية والتي بلغت (21824293.3) مليون دينار عام 2015 بنسبة مساهمة10.01% ويعود ذلك الى دور المصرف العقاري وصندوق الاسكان الى جانب دعم البنك المركزي للسيولة المتوفرة للمصارف المتخصصة لتمكينهم من تقديم القروض في مختلف المجالات السكنية والزراعية والصناعية مما ساهم في رفع القدرة الشرائية وتمكين المواطنين من بناء الوحدات السكنية(البنك المركزي التقرير الاقتصادي، 2015: 29) ، فيما شهد عام 2016 انخفاضاً طفيفاً في القيمة المضافة بلغ مقدار هذا الانخفاض ما قيمته (169140) مليون دينار في حين بلغت القيمة المضافة الكلية (21655153.3)مليون دينار بنسبة مساهمة للقطاع وصلت الى 10.98% والتي وان كانت نسبة مرتفعة في ظل انخفاض قيمته المضافة فأن ذلك يعود الى تغير الوزن النسبي للقطاع الناجم عن انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي لذلك العام .

ش. التنمية الاجتماعية والخدمات الشخصية : يتألف هذا القطاع من شقين اولهما الخدمات الحكومية المقدمة في مختلف المجالات ومنها التعليم والصحة والدفاع والامن و القضاء بالإضافة الى البرامج التي تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الهادفة الى توفير فرص للعاطلين علن العمل من خلال برامج التشغيل المختلفة ، وثانيهما الخدمات الشخصية ، ويشكل الشق الاول الجزء الاكبر بنسبة تصل الى 99% من القيمة الكلية لهذا القطاع (الحسابات القومية لسنوات متفرقة) ،ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد قطاع النفط والتعدين ضمن هيكل المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت نسبة مساهمته 6.22% عام 2003 ارتفعت هذه النسب بصورة تدريجية لأسباب عديدة اهمها تحول جزء كبير من افراد الشعب نحو العمل في مختلف القطاعات الخدمية الحكومية منها او الخاصة في ظل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات وما عانت منه مختلف القطاعات الانتاجية من اهمال وعدم استيعابها للأيدي العاملة ، لذلك ارتفعت مساهمة هذا القطاع لتصل الى 11.17% و 12.77% عامي 2006 و2007 على التوالي ويعود جزء من الزيادة في هذه النسبة الى ما قدمته وزارة العمل من قيامها بفتح العديد من المراكز الانتاجية وورش التشغيل للمساهمة في توفير فرص العمل لاكبر عدد ممكن يضاف لها تقديمها للقروض الميسرة ومختلف الفئات من الخريجين واصحاب المعامل او المحال المتضررة(البنك المركزي التقارير الاقتصادية لسنوات متفرقة) ، وشهدت مساهمة هذا القطاع ارتفاعاً تدريجياً لتصل الى 18.11% عام 2009 انخفضت في الاعوام اللاحقة الى 14.66% عام 2012 . فيما بلغت اعلى نسبها عام 2016 بمساهمة بلغت 23.80% وذلك لما شهده البلد من ظروف امنية وارتفاع الانفاق العام لمواجهتها وزيادة الخدمات التي تقدمها القوى الامنية في المناطق المختلفة من البلد .

نستنتج مما سبق من خلال عرضنا لمساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي وجود الفجوة الكبيرة بين حجم الناتج المعتمد على الانتاج النفطي ونسب المساهمة لبقية القطاعات مما يعكس اختلالاً هيكلياً عميقاً ومزمناً ادى الى غياب النمو الاقتصادي الحقيقي عن الاقتصاد بصورة ابرزت هشاشة الاقتصاد العراقي ضد مختلف التقلبات الاقتصادية ، وهذه الاختلالات لا يمكن حلها بإجراءات سنوية او برامج مؤقتة بل ينبغي العمل على ايجاد الخطط الطويلة الامد التي تضمن نمواً مستداماً يمنح الاقتصاد المرونة الكافية في التعامل مع التغيرات الحاصلة بشكل يولد اثاراً ايجابية تنعكس نتائجها على الواقع المحلي من جهة وعلى تجارة العراق الخارجية من جهة اخرى اي خلق حالة من التكامل بين الجانبين(المحلي، الخارجي) ، بعبارة اخرى ضرورة تحويل النمط الاقتصادي السائد من النمط الاستهلاكي القائم على توزيع العوائد النفطية على الوحدات الادارية والوزارات الى نمط استثماري يحقق الرشادة في استخدام الموارد المالية.

شكل (1) التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاعات ضمن الناتج المحلي الأجمالي في العراق للمدة (2003-2016)

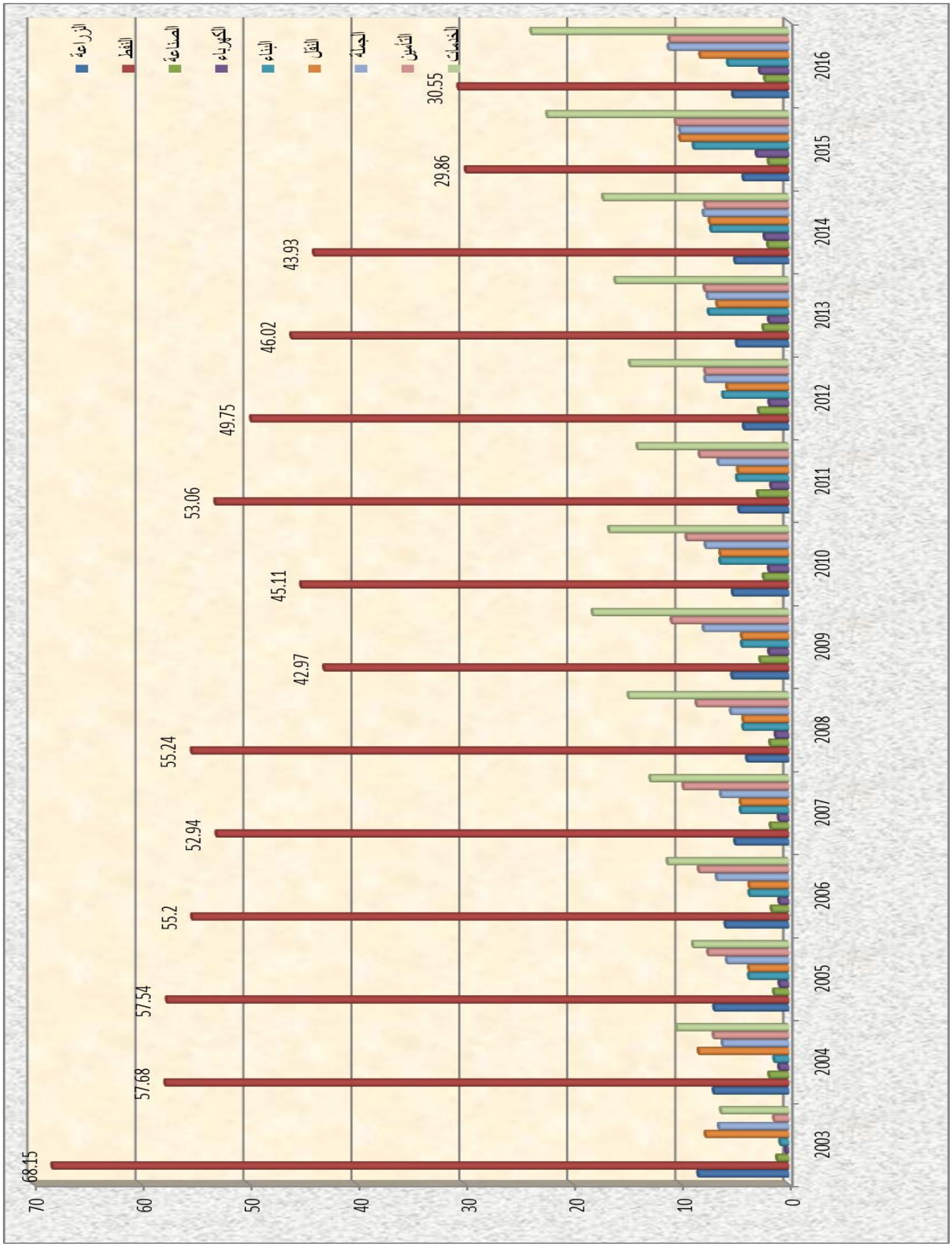

- **اختلال هيكل الصادرات**

لا يشكل النشاط الانتاجي السلعي في العراق اي اهمية يمكن ملاحظتها وذلك لانعدام التنوع والاعتماد بنسبة تتجاوز 99% على سلعة واحدة وهي النفط مما يبين وبصورة واضحة الوضع الاقتصاد الداخلي وانعكاس اختلالاته على التجارة الخارجية للبلد ، حيث نلاحظ ومن خلال جدول (2) وشكل (2) ان التركز السلعي للصادرات من الحجم الاجمالي لم ينخفض ابداً حيث ان اقل نسبة بلغت 94.11 عام 2003 أرتفعت النسبة هذه بصورة تدريجية لتبلغ 97.17 % مع ارتفاع الكميات النفطية المصدر الى (71446576.1) مليون دينار ، ومع ارتفاع حجم التصدير النفطي نتيجة جولات التراخيص والاستعانة بالشركات النفطية العالمية لزيادة الانتاج النفطي زادت الكميات النفطية المصدرة(المشهداني ،2011: 4) وبالتالي ارتفع التركز السلعي للصادرات الى 99.71% من اجمالي الصادرات عام 2011 ولم تنخفض عن نسبة 99% في السنوات اللاحقة .

- نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي

بعد الانفتاح الاقتصادي الكبير وزيادة الانتاج والتصدير النفطي ارتفع حجم الواردات العراقية وذلك للعجز الواضح في الجهاز الانتاجي للاقتصاد وعدم مرونته في الاستجابة للزيادات المتتالية في حجم الطلب المحلي ، فالاقتصاد العراقي يتميز بالتنوع الكبير في مكونات الطلب الكلي ، مما زاد من حجم الاعتماد على الخارج لتلبية هذه المتطلبات ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الواردات الكلية من (22734254.4) مليون دينار عام 2003 حيث شكلت ما نسبته 76.05% الى حجم GDP في ظل الحرب وتوقف معظم الانشطة الانتاجية (يوضح لنا هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على القطاع الخارجي في تلبية احتياجات الطلب المحلي) وبلغت(48249768.6)مليون دينار عام 2008 وشكلت ما نسبته 30.45% من حجم GDP، تذبذبت هذه النسبة خلال الاعوام اللاحقة حيث بلغت20.04% عام 2011 و14.22%عام 2013 وبلغت اعلى مستوى لها عام 2016 بنسبة 29.08% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حيث شكلت واردات القطاع الخاص الجزء الاكبر منها والتي تكونت من المكائن والمعدات الانتاجية الثقيلة التي عانى البلد من نقص واضح فيها بعد الحرب من اجل تعويض ما تدمر من مكونات رأس الثابت فيما تكونت بقية المفردات من المواد الغذائية والمصنوعات والوقود والمواد الكيماوية والزيوت(لجلاج ،2014 : 30).

جدول (2) اختلال هيكل التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2016) بالأسعار الجارية(مليون دينار)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي(1) | أجمالي الصادرات (2) | الصادرات النفطية (3) | أجمالي الواردات (4) | الميزان التجاري (5) | درجة الانفتاح الاقتصادي (6) | التركز السلعي للصادرات (7) | نسبة الواردات الى الناتج (8) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 29894476.2 | 22897246.2 | 21547483.6 | 22734254.4 | 162991.8 | 152.64 | 94.11 | 76.05 |
| 2004 | 53499238.6 | 29956020.0 | 28758751.2 | 34050969.0 | (4094949) | 119.64 | 96.00 | 63.65 |
| 2005 | 73911088.3 | 39963945.0 | 38704162.4 | 45145710.0 | (5181765) | 115.15 | 96.85 | 61.08 |
| 2006 | 96067160.6 | 48780390.6 | 47136215.4 | 36914707.8 | 11865682.8 | 89.20 | 96.63 | 38.43 |
| 2007 | 111961230.2 | 52286433.1 | 50085320.9 | 31422753.0 | 20863680.1 | 74.77 | 95.79 | 28.07 |
| 2008 | 158443584.4 | 73527955.4 | 71446576.1 | 48249768.6 | 25278186.8 | 76.86 | 97.17 | 30.45 |
| 2009 | 131632210.0 | 48900442.4 | 48355866.0 | 41283450.0 | 7616992.4 | 68.51 | 98.89 | 31.36 |
| 2010 | 163104739.2 | 61410690.7 | 61077042.0 | 32688802.50 | 28721888.2 | 57.69 | 99.46 | 20.04 |
| 2011 | 218617834.8 | 97379080.8 | 97093737.0 | 58037545.32 | 39341535.48 | 71.09 | 99.71 | 26.55 |
| 2012 | 255727068.5 | 110437871 | 110012216 | 58480730.0 | 51957141 | 66.05 | 99.61 | 22.87 |
| 2013 | 274745875.0 | 104645522 | 104024107 | 39057185.3 | 65588336.7 | 52.30 | 99.41 | 14.22 |
| 2014 | 267350517.2 | 98539200 | 98095101.3 | 43261711.1 | 55277488.9 | 53.04 | 99.55 | 16.18 |
| 2015 | 209398233.3 | 57610900 | 57201700.7 | 48578232.7 | 9032667.3 | 50.71 | 99.29 | 23.20 |
| 2016 | 197241687.2 | 51742504.9 | 51562304.8 | 57353324.3 | (5610819.4) | 55.31 | 99.65 | 29.08 |

1. رحيم حسوني زيارة سلطان .( 2010) . دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1950-2008)، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد ، ص 96-97.

2. حالوب كاظم معلة ، .( 2014) . فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2008) ،الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد 100 ، ص 8 .

3. وزارة التخطيط ، نشرات إحصاءات التجارة الخارجية لسنوات متفرقة .

4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية لسنوات متفرقة .

5. الاعمدة (8,7,6,5) من اعداد الباحث .

* الارقام بين الاقواس للدلالة على القيم السالبة.

كما نلاحظ من الجدول (2) أن حجم الميزان التجاري للبلد قد حقق فائضاً لأغلب سنوات الدراسة بلغ عام 2003 (162991.8) مليون دينار فيما حقق عجزاً بلغ مقداره (-4094949) مليون دينار عام 2004 فيما استمر بتحقيق الفوائض المالية طوال المدة(2006-2015) اما عام 2016 فقد حقق عجزا بلغ (-5610819.4) مليون دينار ، وهذه الفوائض المالية جاءت بالتزامن مع زيادة القدرة التصديرية للقطاع النفطي بلغ(-5610819.4) مليون دينار، أن حجم الميزان التجاري وما يحققه من فوائض المالية قد يبدو أيجابياً للقارئ للوهلة الاولى ولكن تقلب الاسعار وتميز الاقتصاد العراقي بأتجاهين متضادين هما أحادية التصدير والتنوع الكبير في الواردات وبالاخص الاستهلاكية أدى الى غياب هذه الاثار الايجابية يضاف لها سوء توظيف الفوائض وحالات الفساد المالي التي يعكسها وبوضوح ما حققه العراق من مراتب ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية . كما ان أوضاع التجارة الخارجية يمكن ايضاحها بصورة اخرى وذلك من خلال درجة الانكشاف الاقتصادي والتي تعد ذات نسب مرتفعة جداً في العراق حيث بلغت 152.64% عام 2003 و 115.15%عام 2004 انخفضت في السنين اللاحقة لتبلغ 68.51% عام 2009 و 52.30% عام 2013 ارتفعت الى 52.30% عام 2016 والتي تشكل ايضاً نسبة مرتفعة ، وعلى الرغم من ان النسبة الكبيرة للانكشاف تعد امراً ايجابياً من ناحية زيادة تعاملات البلد مع بلدان العالم ففي فأن ذلك لا يتحقق بصورته الصحيحة كونه لا يعكس نمواً حقيقياً في قطاعات الاقتصاد الوطني بل العكس من ذلك تماماً فأنه يعكس وبوضوح غياب التنويع في الهيكل السلعي للصادرات مما يؤدي الى كثرة السلع الاستهلاكية (كما ذكرنا سابقاً) في هيكل الواردات نتيجة زيادة الطلب المحلي ، فدرجة الانكشاف لاقتصادي توضح في بعض الحالات تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصادات العالمية والتغيرات الحاصلة فيها وعدم وجود القدرة الكافية للتعامل معها .

شكل (2) تركز الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات في العراق

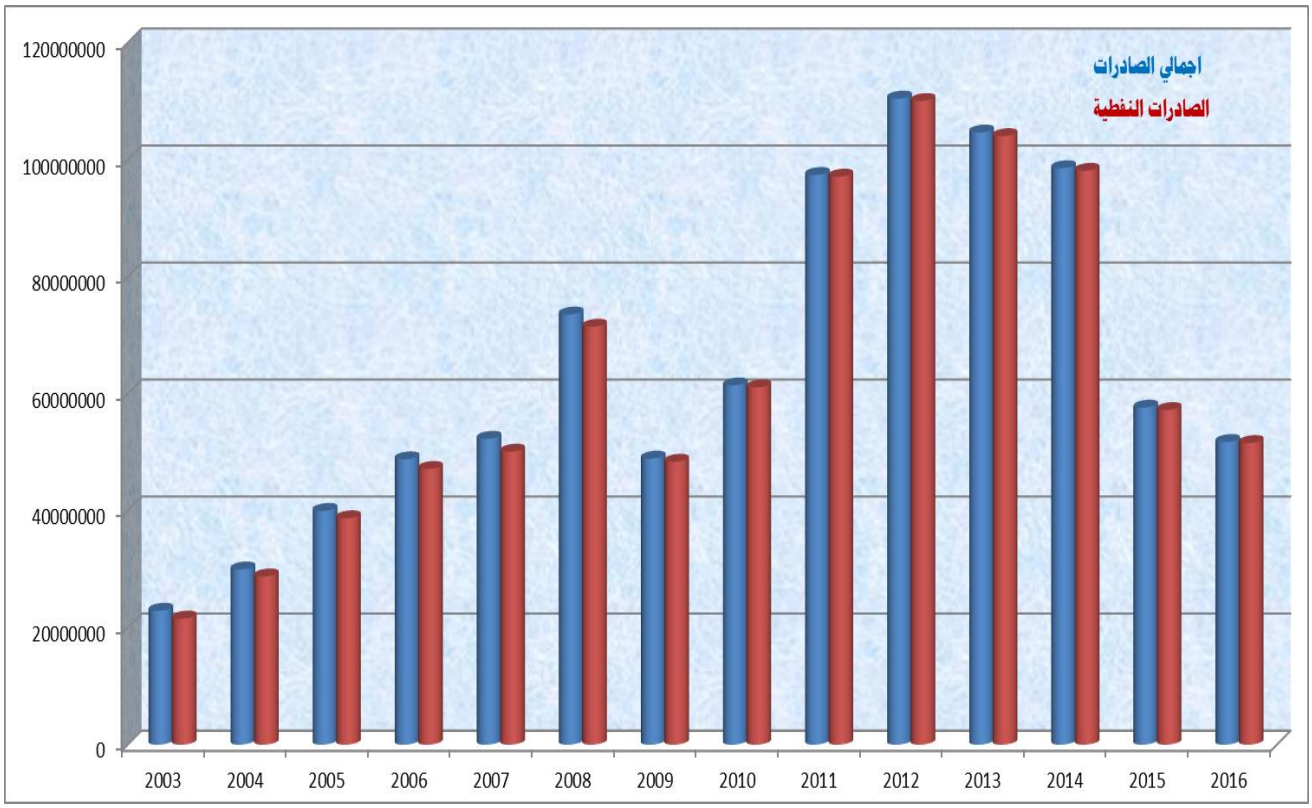

- **أهمية العوائد النفطية بالنسبة لهيكل الايرادات العامة**

من خلال عرضنا السابق لمساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني ضمن هيكل GDP وتوضيحنا لمساهمة الصادرات النفطية ضمن نشاطات التجارة الخارجية فأن النتيجة الابرز هنا هي حجم الايرادات النفطية حيث شكلت الجزء الاكبر من الايرادات العامة التي ارتفعت بعد عام 2003 في ظل رفع العقوبات الاقتصادية وتحرر الانتاج النفطي من القيود التي حددها مجلس الامن الدولي وارتفاع حجم الصادرات النفطية بشكل كبير جداً، ففي اغلب سنوات البحث وكما هو موضح في الجدول(3) شكلت الايرادات النفطية عام 2003 ما نسبته 98.3% من مجموع الإيرادات العامة ارتفعت الى 98.9 %عام 2004 نتيجة نمو العوائد النفطية بمعدل نمو سنوي بلغ 107.47% لنفس العام اي بنسبه اكبر من الضعف ،واستمرت الايرادات النفطية بمساهمتها المرتفعة نتيجة نمو الصادرات والارتفاع الكبير في الاسعار حيث بلغت مساهمة الإيرادات النفطية بالمتوسط خلال سنوات الدراسة ما نسبته 97.02% من المجموع الكلي للإيرادات على الرغم من الانخفاض الكبير في حجم هذ الإيرادات الذي جاء نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014 ولكن كون النفط المصدر الوحيد للإيرادات في العراق جعله يحتل مركز الصدارة بالرغم من هذا الانخفاض .

جدول(3) المساهمة النسبية للإيرادات النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة خلال المدة(2003-2016 ) (مليون دينار)

| السنة | الإيرادات العامة | الايرادات النفطية | نسبة الايرادات النفطية الى أجمالي الإيرادات العامة |
|---|---|---|---|
| 2003 | 15985527 | 15728387 | 98.3 |
| 2004 | 32982739 | 32631920 | 98.9 |
| 2005 | 40502890 | 39507713 | 97.5 |
| 2006 | 49232349 | 48449698 | 98.4 |
| 2007 | 54599451 | 53163645 | 97.3 |
| 2008 | 80252182 | 77589443 | 96.6 |
| 2009 | 55209353 | 51752350 | 93.7 |
| 2010 | 70178223 | 67988679 | 96.8 |
| 2011 | 99998776 | 21518398 | 298. |
| 2012 | 119817224 | 116833046 | .597 |
| 2013 | 113840076 | 110890539 | 97.4 |
| 2014 | 105609846 | 103501496 | 98.0 |
| 2015 | 66470252 | 64455242 | 96.9 |
| 2016 | 54409270 | 50547374 | 92.9 |

- أديب قاسم شندي .( 2015) . حيدر ربح نجم ، السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة(1980-2013) ، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد 18 ، ص 14-18 .
- وزارة التخطيط .( 2017) . الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017 ، ص 20 .

- **تراكم رأس المال الثابت**

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات الضرورية والمعبرة عن التنويع في الاقتصاد العراقي حيث يستخدم للدلالة على مساهمة القطاعات(العامة او الخاصة) في تكوين رأس المال المستخدم في العمليات الاستثمارية المختلفة ، فأذا ارتفعت مساهمة القطاع الخاص ضمن هذا التكوين فذلك يعكس حالة التنوع في المجالات الانتاجية ، كما يكشف هذا المؤشر ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول (4) طبيعة الاقتصاد العراقي وغياب الدور الفاعل للقطاع الخاص(بالاخص في الاعوام الاولى بعد 2003) وذلك نتيجة لتراكمات السياسات الاقتصادية السابقة التي اعتمدت المركزية في التخطيط منهجاً اقتصادياً واضحاً مما اثر سلباً على مجمل الاقتصاد، ولم تحاول النخب السياسة الحاكمة أتخاذ اجراءات جدية لتغيير الواقع القائم بل اعتمدت على ايرادات النفط لتمويل الموازنة العامة وكأن هذه الإيرادات مورد لا ينضب ، بحيث لم تتعدى السياسات الاقتصادية الموضوعة مجرد كونها (حبر على ورق) يضاف لها ضعف البنية التحتية الداعمة لإقامة مختلف الاستثمارات وغياب البيئة القانونية الفاعلة التي تحمي المستثمر من حالات الفساد المالي ،حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص ضمن التكوين الرأسمالي ما نسبته 12.95% عام 2004 أتخفضت بشكل كبير الى 4.31% عام 2005 في ظل هيمنة القطاع العام التي وصلت مساهمته الى 95.69% لنفس العام وبقيت تشكل النسبة الاكبر حيث بلغت 81.92% عام 2013 و7.2% عام 2014 في ظل الارتفاع النسبي لمساهمة القطاع الخاص ، ومن الاسباب التي ادت الى ضعف دور القطاع الخاص بعد عام 2003 هو غياب البيئة المستقرة المتمثلة في الوضع الامني والقانوني وزيادة حالات الفساد المالي الذي خلق حالة من الضعف الكبير والواضح في دعم الرغبة الاستثمارية في اقامة مختلف المشاريع ، فهذه العوامل عند توافرها تعد أساساً محفزاً للاستثمارين المحلي والاجنبي يضاف لها الاعتماد الاساس على الإيرادات النفطية لتمويل مختلف الجوانب وارتفاع نسبة النفقات التشغيلية ضمن الهيكل العام للموازنة العامة ، لذلك سعت الحكومة ومن خلال ما نفذته من سياسات الى محاولة اعطاء القطاع الخاص الدور الاكبر في النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك ومن خلال الجدول(2) يتبين لنا الارتفاع الطفيف في مساهمة القطاع الخاص التي وصلت نسبته الى 8.90% و 12.76% عامي 2010 و2011 على التوالي ارتفعت هذه النسب لتصل اعلى مساهمة لها عامي 2015 و2016 بنسب بلغت 33.19% و51.04% فيما بلغت مساهمة القطاع العام 66.81% و 48.96% ولنفس المدة ، فمن الاهداف الاساسية التي وضعتها الحكومة ضمن بنود خطة التنمية الوطنية هي تطوير القطاع الخاص بعدد من الاجراءات اهمها تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص و الهيئة الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والوصول بمساهمة القطاع الخاص الى 50% من اجمالي التكوين الرأسمالي وهو ما تحقق عام 2016 (هيئة المستشارين ، 2014: 7)وكما موضح في الجدول (4) ، ونتيجة لما تحقق وبالاضافة للتوسع في اقامة المشاريع المحلية من بناء للدور السكنية و التجارية والصحية والسياحية فقد استوعبت هذه المشاريع الجزء الاكبر من اجمالي القوى العاملة في البلد(خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سابق:83) ، مما دفع بالعديد من افراد المجتمع نحو العمل في المجالات الخدمية للقطاع الخاص وبمختلف الاجور المفروضة .

نستنتج مما تقدم انه وعلى الرغم من تحقق بعض النتائج وبالأخص على مستوى القطاع الخاص(كما توضحه الارقام والاحصائيات الحكومية الصادرة) فأن أغلب ما تحقق يتركز في القطاعات الخدمية وحتى يتحقق للبلد نمو اقتصادي مستدام ينبغي ان يتركز هذا النمو او الدعم في القطاعات الحقيقية على وجه الخصوص كونها اقدر على مواجهات التقلبات من القطاعات الخدمية المتغيرة بأستمرار ، فالنمو الحقيقي يعد السبيل او الخيار الامثل للهروب من الفخ الريعي للنفط من خلال مساهمته في خلق مصادر متنوعة للناتج المحلي الاجمالي .

جدول(4) إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة(2003-2016) (مليون دينار )

| السنة | القطاع العام (1) | القطاع الخاص (2) | المجموع (3) | نسبة 3:1 | نسبة 3:2 |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | - | - | - | - | - |
| 2004 | 2487718.1 | 370088.9 | 2857807.0 | 87.05 | 12.95 |
| 2005 | 9743477.1 | 438885.1 | 10182362.2 | 95.69 | 4.31 |
| 2006 | 16013395.4 | 897759.2 | 16911154.6 | 94.69 | 5.31 |
| 2007 | 6861039.9 | 669364.6 | 7530404.4 | 91.11 | 8.89 |
| 2008 | 22455103.1 | 785436.0 | 23240539.1 | 96.62 | 3.38 |
| 2009 | 12083560.0 | 1387682.0 | 13471242.0 | 89.70 | 10.30 |
| 2010 | 24173486.2 | 2079290.5 | 26252776.7 | 92.08 | 7.92 |
| 2011 | 25723084.7 | 2511907.9 | 28234992.6 | 91.10 | 8.90 |
| 2012 | 33274363.5 | 4865507.5 | 38139871.0 | 87.24 | 12.76 |
| 2013 | 45086546.2 | 9950129.9 | 55036676.1 | 81.92 | 18.08 |
| 2014 | 41889615.5 | 13947787.4 | 55837402.9 | 75.02 | 24.98 |
| 2015 | 33838563.9 | 16812008.8 | 50650572.7 | 66.81 | 33.19 |
| 2016 | 19446700.4 | 20268936.8 | 39715637.2 | 48.96 | 51.04 |

**وزارة التخطيط ، المجاميع الاحصائية سنوات متفرقة .**

*** بيانات اجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب(كما ورد في التقارير والاحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء)**

- **الايدي العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية**

يتعلق هذا المؤشر للتنويع الاقتصادي بتوزيع الايدي العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية وقدرة هذه القطاعات على امتصاص الايدي العاملة نظراً لما تقوم به من نشاطات وما تقدمه من أجور تمثل عامل جذب لمختلف العاملين ، ويتضح لنا من خلال الجدول (5) الهيمنة الكبيرة للقطاعات الخدمية بنسبة تجاوزت 60% في بعض الاعوام ففي عام 2003 بلغت مساهمة القطاعات الخدمية 60.99% من أجمالي العاملين مقابل 20.00% و19.01% للقطاعين الزراعي والصناعي على التوالي وذلك نظراً لمحدودية فرص العمل المقدمة من القطاعين الصناعي والزراعي وضعف القدرة الاستثمارية لهذين القطاعين الرئيسين مما يعكس حالة عدم التنويع الكبير التي اشرنا اليها مسبقاً مقابل انخفاض مساهمة القطاعات الاساسية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي وارتفاعها في القطاعات الخدمية مما ادى الى تحول عدد كبير من العمال من المجالات التي عملوا بها سابقاً ، حيث بلغ عدد العاملين في القطاعات الخدمية عام 2016(6069)مليون عامل مقابل(2026) و(2139) مليون عامل للقطاعين الزراعي والصناعي نظراً للتوسع في المشاريع التجارية والسياحية واقامة مختلف الابنية على مستوى القطاعين العام والخاص، وتعكس هذه الفجوة الكبيرة في اعداد العاملين غياب التنمية الزراعية والصناعية ، فهذا الوضع ينبأ ببوادرً خطيرة لأرتفاع نسب البطالة في ظل عدم استيعاب الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته للايدي العاملة وبالأخص من فئة الخريجين.

جدول (5) أجمالي العاملين في العراق (مليون عامل)

| السنة | اجمالي العاملين | العاملين في الزراعة | % | العاملين في الصناعة | % | العاملين في الخدمات | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 6086 | 1217 | 20.00 | 1157 | 19.01 | 3712 | 60.99 |
| 2004 | 6241 | 1061 | 17.00 | 1123 | 17.99 | 4069 | 65.20 |
| 2005 | 6673 | 1508 | 22.60 | 1221 | 18.30 | 3944 | 59.10 |
| 2006 | 7101 | 2109 | 29.70 | 1256 | 17.69 | 3736 | 52.61 |
| 2007 | 7524 | 1181 | 15.70 | 1678 | 22.30 | 4665 | 62.00 |
| 2008 | 7953 | 1860 | 23.39 | 1447 | 18.19 | 4644 | 58.39 |
| 2009 | 8179 | 1841 | 22.51 | 1480 | 18.10 | 4851 | 59.31 |
| 2010 | 8402 | 1882 | 22.40 | 1574 | 18.73 | 4946 | 58.87 |
| 2011 | 8664 | 1914 | 22.09 | 1603 | 18.50 | 5147 | 59.41 |
| 2012 | 8894 | 1867 | 20.99 | 1690 | 19.00 | 5337 | 60.01 |
| 2013 | 9217 | 1889 | 20.49 | 1835 | 19.91 | 5493 | 59.60 |
| 2014 | 9619 | 1943 | 20.20 | 1933 | 20.10 | 5743 | 59.70 |
| 2015 | 9983 | 2026 | 20.29 | 2067 | 20.71 | 5890 | 59.00 |
| 2016 | 10234 | 2026 | 19.80 | 2139 | 20.90 | 6069 | 59.30 |

- مجموعة البنك الدولي للأنشاء والتعمير https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart
- صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة .

نستنتج مما عرضناه سابقاً عن مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق حجم الفجوة بين القطاعات المكونة لمصادر الناتج والتي تبين الهيمنة النفطية ، فالارقام والدلائل تشير الى استمرارية الريعية النفطية كمورد سيادي كسمة مميزة للاقتصاد اتخذت صفة الديمومة بالنظر لعدم ايجاد إجراءات كفيلة بتغيير الواقع فالمفاهيم الفعلية والمطبقة المعتمدة على النفط لم تغير بشكل كبير من النتائج الناجمة عن الاطر السابقة التي كانت سائدة قبل 2003 ، لذلك نجد أن القطاع النفطي والقطاعات الخدمية شكلت النسبة الاكبر من حجم الناتج المحلي الاجمالي مقابل نسبة لم تتعدى 6% لأهم قطاعين في العملية التنموية وهما القطاعين الزراعي والصناعي ، وهو ما يقف في تضاد مع مختلف المفاهيم والتجارب التنموية الناجحة ، وهذا ما أنعكس على طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعد حقيقة غير واضح المعالم هل هو أقتصاد رأسمالي ام خلاف ذلك كون الواقع هو ما يمنحنا هذه النظرة الضبابية فنجد مختلف السياسات المطبقة مثل سياسة الاصلاح مطبقة الى جنب سياسات الدعم الحكومي على الرغم من اختلاف الاسس والمبادئ في كلا الطرفين ،كما ان من الامور التي تسببت في اختلال الاقتصاد هو الانفتاح التجاري الكبير الذي فتح الباب على مصراعيه لتدفق السلع من مختلف البلدان كل ذلك تسبب في شيوع النمط الاستهلاكي وغياب للنظرة الانتاجية عن ذهنية الارادة السياسية بسبب الاعتماد على النفط (كأنها مورد غير قابل للنضوب) مما جعل الاقتصاد منفتحاً من الناحية التجارية وادى الى دمجه بالعولمة الاستهلاكية في ظل غياب البدائل المضمونة التي تخرج الاقتصاد من خندق التبعية الاقتصادية لأسعار النفط العالمية . خلاصة القول أن الارث الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ولد مشاكل استعصى حلها من قبل القائمين على ادارة البلد مثل (البطالة ، التضخم ، المديونية ، تدهور البنى التحتية والخدمية ،شيوع الفساد المالي والاداري) والتي كان بالإمكان علاجها والتخلص من نتائجها السلبية اذا ما تم التصرف الصحيح بالموارد المالية الكبيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة للتصدير النفطي في ظل رقابة مالية فاعلة ورادعة لأي ظاهرة من ظواهر التسيب المالي ولكن الواقع انتج سلوكيات وانماط مدمرة للاقتصاد العراقي .

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

بناء على ما تم تناوله من متغيرات معبرة عن واقع التنويع الاقتصادي في العراق توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وهي كالاتي:-

1. اثبت البحث وبشكل واضح لا يقبل الشك مدى وعمق الاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية للبلد من خلال تبيان التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي الذي سيطر القطاع النفطي على النسبة الاكبر من مكوناته بحوالي 49.15% بالمتوسط من أجمالي الناتج خلال مدة البحث مما ولد تشوهاً اقتصادياً يعيق عملية التنويع و خير دليل على ذلك ايرادات النفط التي شكلت ما نسبته 97.0% من هيكل الإيرادات العامة .
2. ضعف مساهمة القطاعات القائدة للتنمية الاقتصادية(الزراعي والصناعي) ضمن هيكل الناتج المحلي نتيجة ما تعرض له هذان القطاعان من اهمال وتدمير في البنية التحتية انعكس على تحول اعداد كبيرة من الايدي العاملة للقطعات الخدمية يضاف الى ذلك تأثير حجم الاستيرادات الزراعية من مختلف المحاصيل بحيث اصبح العراق اشبه بالسوق الدولية لمختلف البلدان والاخص البلدان المجاورة أما القطاع الصناعي فنسبته مساهمته لا تتناسب واهميته الكبيرة فهي تعد الاضعف ضمن بقية القطاعات نتيجة تدمير العديد من المنشأت بعد الحرب وتوقف الكثير منها وحتى العاملة منها تعاني من الضعف والاهمال ونقص المستلزمات في ظل ارتفاع حجم الواردات .
3. أن ارتفاع حجم الايدي العاملة ضمن القطاع الخدمي لا يعكس تقدماً اقتصادياً حقيقياً اذا لم يرافقه زيادة في الانتاج السلعي بحيث تكون معبرة عن مرونة الجهاز الانتاجي ومدى استجابته لحجم الطلب المحلي .
4. اختلال هيكل التجارة الخارجية للبلد والذي افقد الاقتصاد القدرة التنافسية نتيجة هيمنة العنصر النفطي على أكثر من 99% من اجمالي الصادرات مما يعكس حالة التركز السلعي شبه المطلق للنفط وهو ما زاد من درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد والتي وان عدت مؤشر ايجابياً في بعض الحالات الا انها عكست الجانب السلبي بالنسبة للاقتصاد العراقي والسبب اقتصار صادراته على سلعة وحيدة ، كما أن الميزان التجاري للبلد وعلى الرغم من تحقيقه لفوائض مالية في اغلب سنوات الدراسة فهذه الفوائض تزامنت مع ارتفاع الاسعار والصادرات النفطية فالنمو الذي حققته هذه الارتفاعات وانعكاسه على حجم GDP لا يمكن ان نعده ارتفاعاً يعكس نمواً اقتصادياً شاملاً للبنية الاقتصادية بأغلب مكوناتها . اما الاستيرادات فارتفاع قيمها الاجمالية ونموها بشكل سنوي ادى الى ارتفاع نسبتها ضمن GDP يعكس الضعف الانتاجي الواضح للاقتصاد الوطني .
5. غياب الدور الفاعل للقطاع الخاص الحقيقي بسبب عدم ايجاد البيئة الداعمة لنشوء مختلف الاستثمارات وعدم ايجاد نوع من الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص فعلى الرغم من استيعابه لأعداد كبيرة من الايدي العاملة الا ان هذه الاعداد انخرطت ضمن الانشطة الخدمية .
6. توافرت للبلد بعد 2003 فوائض مالية كبيرة جداً كان بالامكان أستغلالها وتوظيفها بشكلها الصحيح وحسب الاولويات الاقتصادية ولكن سوء التخصيص وارتفاع حجم النفقات التشغيلية ضمن هيكل الموازنة العامة وغياب الجدية في وضع خطط اقتصادية موضع التطبيق الفعلي في ظل شيوع حالات الفساد المالي والاداري هو ما أدى الى غياب التنويع الحقيقي عن الاقتصاد ، ومن هذا المنطلق تم أثبات صحة فرضية البحث بأن المشكلة الاساسية التي تعترض التنويع ليست مسألة الايرادات بل الادارة الصحيحة للفوائض المالية لأن من الشروط الاساسية لتحقيق الانطلاقة في اي تجربة تنموية ولمختلف بلدان العالم توافر العنصرين البشري والمالي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة هي النمو الاقتصادي.

**التوصيات**

من خلال بحثنا هذا وعرضنا التفصيلي لواقع ومؤشرات التنويع في الاقتصاد العراقي بعد 2003 (وذلك لخصوصية هذه المدة واختلافها عن سابقتها في انظمتها السياسية والاقتصادية) نعرض مجموعة من الحلول والرؤى المستقبلية ممثلة بالتوصيات المقترحة والمبنية على ما خرجنا به من استنتاجات لمختلف المؤشرات من اجل الخروج بالاقتصاد من الحلقة المفرغة للموارد المالية غير المستغلة و حتى تتحقق حالة التنويع بما يضمن نمواً مستداماً يحفظ للأجيال القادمة حقها في العيش بكرامة محققةً بذلك اكبر قدر من عدالة التوزيع في ظل التخصيص الامثل الموارد و مشاركة جميع القطاعات في بناء الهيكل الاقتصادي وهذه التوصيات هي كما يلي :-

**1. تطوير القطاع الصناعي من اجل رفع نسبة مساهمته ضمن GDP وذلك بأتباع ما يلي :**

أ. ضرورة قيام الحكومة بحصر شامل وكامل لجميع المؤسسات الصناعية ذات الخطوط الانتاجية المتهالكة والتي تنتج سلعاً واسعة الاستهلاك وذلك من اجل دعمها باستيراد خطوط انتاجية وفق مواصفات حديثة لأن تقديم المعونات المالية يحقق في بعض الحالات فساداً مالياً على نطاق واسع بالاخص في غياب الرقابة والمتابعة .

ب. الخصخصة الجزئية وليست الكاملة للمؤسسات الصناعية المملوكة للدولة ، أي مع رقابة حكومية صارمة حتى لا يتعرض المستهلك المحلي للاستغلال برفع الاسعار وفي نفس الوقت يجب أن تكون الخصخصة المطبقة خصخصة انتاجية وليست خصخصة أدارية كاملة أي تتولى الجهات الخاصة تطبيق احدث التكنولوجيا واستخدام احدث المكائن والمعدات .

ج. التنسيق مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وخصوصاً التي تتوافر فيها مختلف المواد الاولية لتجنب استيرادها تحقيقاً لمبدأ دعم الصناعة الوطنية .

د. تأسيس لجنة متخصصة من الصناعيين والاكاديميين لأعداد دراسة سنوية عن واقع وتطور القطاع الصناعي من اجل وضع خطط مستقبلية للتقدم بالواقع الصناعي بناء على المستجدات الاقتصادية المحلية والدولية وتقديم تقارير سنوية بذلك .

**2. استراتيجية تطوير القطاع الزراعي من خلال الاتي:**

أ. حسم مسألة الحيازات الزراعية المستثمرة من خلال تحديد حجم الاراضي المستصلحة وبالأخص في ظل التوسع السكني في أجزاء كبيرة من الاراضي الزراعي والناجم عن تفاقم مشكلة السكن .

ب. دعم الفلاح والمستثمر الزراعي في البلد من خلال عدة اوجه من خلال ضمان حصة مائية كافية بناء على حجم الارض المزروعة و ضمان تسويق المنتج بأسعار تتناسب وجودة المحصول الزراعي خصوصاً في ظل زيادة الاستيرادات الزراعية من الخارج بعد 2003 .

ج. دعم المنتج المحلي بمختلف انواع البذور والاسمدة وانظمة مكافحة الآفات الزراعية الى جانب ضرورة الاعتماد على تطوير البحوث المحلية وتشجيعها في هذا المجال وعدم الاعتماد على الاساليب التقليدية .

د. ضبط عمليات الاستيراد واسعة النطاق للسلع الزراعية للفواكه والخضر بالإضافة للحوم التي تأتي من مصادر مشكوك بجزء كبير من جانبها الصحي مما يضر بالفرد العراقي صحياً وأقتصادياً .

ه. دعم الثروة الحيوانية والسمكية في يخص توفير الابار كمصادر للري بالنسبة للمراعي الحيوانية من اجل تقليل الاستيراد الواسع للحوم الاجنبية ودعم اقامة البحيرات السمكية المغلقة بشروط صحية سليمة .

**3. اعتماد استراتيجية وطنية واسعة لتطوير القطاع النفطي من خلال :**

أ. التخطيط الشامل وليس الجزئي ويتم ذلك من خلال تطوير مصانع التكرير المنشأة في البلد للعمل على رفع طاقتها الانتاجية وأنشاء مصانع بطاقات واسعة من خلال تخصيص نسبة معينة من الايرادات النفطية لهذا المجال فليس من المنطقي ان يكون العراق من اكبر البلدان النفطية وفي نفس الوقت يستورد المنتجات النفطية من الخارج .

ب. تشغيل الايدي العاملة العراقية من الخريجين في مجال الصناعة والهندسة النفطية وذلك حلاً لمشكلة البطالة من جانب ومن جانب اخر التقليل من التكاليف المرتفعة للعمالة الاجنبية من المتخصصين في هذا المجال .

ج. اعادة النظر في بعض القوانين النفطية خدمة للاقتصاد الوطني من اجل تقليل الكلف الاستخراجية للصناعة النفطية .

د. الحد من عمليات التهريب للنفط الخام والذي يتسبب في هدر كبير للثروة الوطنية .

ه. زيادة الانفاق على مجالات البحث والتطوير للمسوح الجيولوجية النفطية من اجل استكشاف ابار نفطية جديدة تحقيقاً للاستغلال المنتج للاحتياطات النفطية

4. تفعيل دور القطاع الخاص في المجالات الانتاجية (الزراعية والصناعية) حتى يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق وذلك لأن اغلبية نشاط القطاع الخاص في العراق يتركز في الجوانب الخدمية وذلك من خلال بناء بيئة أستثمارية على اسس علمية صحيحة توفر عوامل جذب للمستثمر المحلي والأجنبي وبالأخص فيما يتعلق بالبيئة القانونية حتى تتوفر الحماية الكاملة لأموال المستثمرين عند أقامة مختلف المشاريع هذا من جانب ومن جانب اخر التأكيد على ان يكون الاستثمار الاجنبي بالحجم الكافي والضرورة الملحة للاقتصاد الوطني وان يكون ذلك بأستخدام التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مختلف البلدان العالمية بالإضافة الى التطبيق الفعلي لمبدأ الشراكة الوطنية والذي اكدت عليه مختلف خطط التنمية الوطنية الخمسية منذ عام 2003 .

5. تنشيط القطاع السياحي في العراق وبالأخص في مجال السياحة الدينية أما من خلال رسوم الدخول أو تنفيذ مختلف الاستثمارات من اقامتها للمرافق السياحية من فنادق ومنشأت متنوعة متطورة وتحديثها لوسائل النقل خدمة لهذا القطاع الحيوي ، وتشكيل اللجان المختصة في الحكومة تحت مسمى (هيئة التنمية السياحية Tourism Development Authority: TDA) لاقتراح وتنفيذ مختلف المشاريع بالإضافة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة والخاصة بحماية المرافق الطبيعية والاثرية من التخريب .

6. اعادة النظر بشكل كلي في هيكلية الموازنة العامة من حيث زيادة حجم الانفاق الاستثماري والتقليل من النفقات الاستهلاكية دعماً للقدرة الانتاجية في الاقتصاد وتجنب الهدر والتبذير المالي في سبيل الحفاظ على انتاجية النفقة العامة من أجل الحصول على افضل النتائج بأقل التكاليف .

7. اصلاح هيكل التجارة الخارجية فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في الواردات الاستهلاكية وهذا لا يتم الان من خلال دعم المنتوج الوطني ، كما يجب ان تكون الواردات في جزئها الاكبر

عبارة عن وسائل انتاجية تساهم في رفع القيمة المضافة لمختلف القطاعات الوطنية .

8. حتى تستمر الاثار الايجابية للتنمية الشاملة لأجال طويلة يجب ان تقوم الحكومة بخلق حالة من التكامل بين ما تنفذه من سياسات وبين تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد من خلال توفير مختلف الخدمات من كهرباء وماء و خدمات صحية بأعتبار الفرد هو أساس التنمية وغايتها الأساسية .

## المصادر

### أولاً : المصادر العربية

#### أ- البحوث والدراسات


الزبيدي، محمد ناجي محمد ، البياتي ،هدى مهدي علي .(2018). القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في العراق(الواقع والتحديات)، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد . مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد 7 العدد 27 . الخفاجي ، احمد جاسم محمد .(2018).التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد . مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 114 .

المشهداني ، عبد الرحمن نجم .(2011). جولات التراخيص النفطية وأثرها على اقتصاد العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 5 .

لجلاج ، صادق زوير .(2014).واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2012) ، الجامعة العراقية . مجلة دنانير ،المجلد1 العدد 6 .

معلة ،حالوب كاظم .(2014).فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2008) ،الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد . مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة السابعة والثلاثون ، العدد 100 .

أديب قاسم شندي ، حيدر ربح نجم .(2015).السياسة المالية وكفاءة أداء البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2013) . مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة واسط ، العدد 18 .


#### ب- الأطاريح الجامعية


سلطان ، رحيم حسوني زيارة .(2010). دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1950-2008)، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد .


#### ج- التقارير والنشرات


وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية الحسابات القومية . الحسابات القومية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لسنوات مختلفة .

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجاميع الاحصائية لسنوات متفرقة .

البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة 2003-2017 .

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط .(2018). خطة التنمية الوطنية (2018-2022) .

وزارة التخطيط .(2017). الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2011-2015) .

مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين .(2014). إستراتيجية تطوير القطاع الخاص للمدة 2014 – 2030.

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء .(2018). انتاج الحنطة والشعير 2017 ،مديرية الإحصاء الزراعي .

وزارة التخطيط ، نشرات إحصاءات التجارة الخارجية لسنوات متفرقة .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017 .

صندوق النقد العربي ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة .

الاسكوا .(2001) .التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة لمنفط ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك .


#### د- شبكة الانترنيت


مجموعة البنك الدولي للأنشاء والتعمير https://data.albankaldawli.org/country/iraq?view=chart


### ثانياً : المصادر الأجنبية

#### A-BOOKS


Nafziger ،E. Wayne .(2006).Economic Development, Fourth Edition , Cambridge university press .


#### B-Reports


Ministry of Trade and Industry in Botswana .(2011). ECONOMIC DIVERSIFICATION DRIVE Medium to Long-Term Strategy 2011 – 2016.

European Regional Development Fund .(2012). Economic Diversification(Final report and policy recommendations).